



Distr.
GENERAL

S/16776
9 October 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن قوة الامم المتحدة المؤقتة
في لبنان

(عن الفترة من ١٠ نيسان / ابريل ١٩٨٤ الى
٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤)

مقدمة

١ - قرر مجلس الامن ، في قراره ٥٤٩ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٩ نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، تمديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر ، حتى ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ . وكرر المجلس ايضا الاعراب عن تأييده القوى لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دوليا ؛ وأكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٩ آذار / مارس ١٩٧٨ ، ووفق عليهم بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨) ؛ ودعا جميع الأطراف المعنية الى أن تتعاون تعاوننا تاما مع القوة من أجل تنفيذ ولايتها تنفيذًا كاملا ؛ وكرر الاعراب عن انه ينبغي أن تنفذ قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ولايتها كما هي محددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وسائر القرارات ذات الصلة تنفيذًا كاملا .

٢ - ويتضمن هذا التقرير سردا للتطورات المتعلقة بقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ١٠ نيسان / ابريل ١٩٨٤ الى ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ .

تنظيم القوة

٣ - في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ ، كان تكوين قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان على النحو التالي :

كتائب المشاة

٦٣٧	ايرلندا
٥٦٥	السنغال
٥٥٨	غانا
٦٠٦	فرنسا
٥٠٣	فنلندا
٦٢٩	فيجي
٦٣٤	النرويج
١٦٠	هولندا

قيادة مخيم مقر القيادة

٨٧٠	ايرلندا
١٤٦	غانا

وحدات الشؤون الادارية

٤٤	ايطاليا
١٤٢	السويد
٧٦٧	فرنسا
٢٠٥	النرويج

٥ ٦٨٣

وبالإضافة الى الافراد المذكورين أعلاه ، ساعد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ٦٣ من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، بعد تنظيمهم بوصفهم فريق مراقبي لبنان . وكان هؤلاء المراقبون غير المسلحين تحت الرقابة التنفيذية لقائد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، الفريق وليام كالا هان .

٤ - وقررت حكومة السنغال انهاء اسهامها في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان فسي نهاية مدة الولاية الحالية . ومن المقرر أن يبدأ إعادة الكتيبة السنغالية الى وطنها فسي ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ وأن ينتهي ذلك في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ .

.. / ..

٥ - وسيقتضي رحيل الكتيبة السنغالية ، ريثما يتم استبدالها ورهنا بتمديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، اجراء تعديلات في مناطق مسؤولية الكتائب الفانيسية والفرنسية والفنلندية والفيجية . ويظهر في الخريطة المرفقة وزع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ .

٦ - وواصل المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة توفير أفراد لنقاط المراقبة الخمس الواقعة على طول الجانب اللبناني من خط الهدنة الاسرائيلي - اللبناني والاحتفاظ بأفرقة في صور والمطلة وقلعة الشقيف (بوفور) ، وقاموا ، بالاضافة الى ذلك ، بادارة أربعة أفرقة متنقلة .

٧ - وواصلت قوات الامن الداخلي اللبنانية التعاون مع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في حفظ النظام في منطقة عملياتها . فقد اضطلعت بدوريات مستقلة وساعدت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في القيام بتحريات خاصة تهم الطرفين .

٨ - وظل عدد أفراد وحدة الجيش اللبناني التي تعمل مع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ١٥٠ فردا من جميع الرتب . وهم موزعون في منطقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان وملحقون بمختلف الكتائب .

٩ - واستمر فرع الشؤون الادارية في المقر وعنصر الشؤون الادارية الفرنسي ووحدة الصيانة النرويجية ووحدة المهندسين الفانيسية والسرية الطبية السويدية وسرب الطائرات العمودية الايطالي في توفير الدعم في مجال الشؤون الادارية لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وخلال الفترة التي يتناولها التقرير ، ظلت القوة تواجه صعوبات في نقل السلع من بيروت الى منطقة عملياتها ، نتيجة لاجلاق الطريق الساحلي من بيروت الى صيدا . واستمرت قوات الدفاع الاسرائيلية في منع القوة من الوصول الى صور وصيدا والى جميع المناطق المجاورة للطريق الساحلي . وبعد حزيران / يونيه ١٩٨٤ ، أرسلت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان قوافل خفيفة الى بيروت عن طريق منطقة جيزين وجبال الشوف . الا انه بسبب سوء حالة الطريق وطبيعة الأرض وحالة الامن غير المستقرة ، لم يتسن اقامة نظام عادي للامداد والتزويد بالمؤن يسمح باستخدام مطار بيروت الدولي والميناء البحري . وفي ظل تلك الظروف ، استمر تحويل الشحنات الجوية والبحرية الى تل ابيب وحيفا على التوالي . وبالرغم من الصعوبات التي ينطوي عليها الامر ، تم الحصول من المصادر اللبنانية على بعض الامدادات ، لا سيما مخصصات الاعاشة الطازجة والمنتجات النفطية وبلغ أخرى ، وخلال الفترة التي يتناولها التقرير ، بذلت جهود كبيرة في سبيل تحسين مرافق الاقامة والاتصالات لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . واستمر سرب الطائرات العمودية الايطالي في القيام بدور هام في توفير الدعم في مجال الشؤون الادارية لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان وفي تقديم المساعدة الانسانية الى السكان المدنيين اللبنانيين .

السلطات العسكرية الاسرائيلية ، كما ذكر من قبل ، كانت ترفض في بعض الاحيان منـ تصاريح التحليق .

١ - وواصلت سرية المهندسين الفرنسية ، بالاضافة الى مهامها الاخرى ، البحث عن الالغام والقذائف والقنابل التي لم تنفجر بعد ونزع فتائلها . وقامت بتدمير ٢٠ جهازاً متفجراً من النوع الذي يوضع على جانب الطريق ونحو . . . ١ قذيفة أو قنبلة من مختلف الأنواع . وتم تطهير حقل الغام كبير بالقرب من الطيبة وتدمير ٢٦٠٠ لغم . وخلال هذه العملية ، التي جرت في ٢٠ حزيران /يونيه ١٩٨٤ ، أصيب خمسة من الجنود ، أحدهم بإصابات خطيرة .

١١ - وخلال الفترة المستعرضة لقي خمسة من أفراد القوة مصرعهم ؛ توفي ثلاثة منهم نتيجة لحوادث مرور واثنان نتيجة لانطلاق النيران من أحد الأسلحة عرضاً . ومنذ انشأه قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في عام ١٩٧٨ توفي ١٠٢ من افراد القوة ، ٤١ منهم نتيجة لانطلاق النيران أو انفجار الغام ، و ٤٨ في حوادث ، و ١٣ لاسباب طبيعية . وأصيب نحو ١٢٥ فرداً بجراح في الاشتباكات المسلحة وعمليات القصف وانفجار الالغام .

١٢ - وقد كان الانضباط والتحمل اللذان أبداهما أفراد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وكذلك المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة والمحققون بالقوة ، على درجة عالية ، مما جعلهم مفخرة لانفسهم وقادتهم وبلدانهم .

الحالة في جنوب لبنان وأنشطة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان

١٣ - خلال الفترة المستعرضة ، واصلت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان تشغيل نقاط المراقبة التابعة لها والقيام بأعمال الدورية في منطقة وزعها ، بغية المساهمة في حفظ النظام وكفالة الامن للسكان المحليين . وظلت الحالة في منطقة عمليات القوة هادئة نسبياً ، وان كان عدد الحوادث التي اشتركت فيها قوات الدفاع الاسرائيلية وجماعات الميليشيا المحلية التي تولت تلك القوات تسليحها وتنظيمها قد زاد . واستمر تزايد عدد السكان في المنطقة ، نتيجة لحدوث تدفق آخر من الشمال ، خاصة من بيروت ، كما زاد عدد المنازل الجارية بناؤها .

١٤ - واستمر وجود قوات الدفاع الاسرائيلية داخل منطقة عمل القوة وذلك بحجم يناهز الكتيبة . ولاحظت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان زيادة ملحوظة في أعمال المقاومة من جانب السكان المحليين ضد قوات الدفاع الاسرائيلية . ونظمت في عدة مناسبات اضرابات ومظاهرات أخرى ، مصحوبة عادة بمختلف أشكال الاحتجاج مثل حرق اطارات السيارات واقامة متاريس الطرق كرد فعل لاعتقالات السكان المحليين . وسجلت قوة الامم المتحدة

المؤقتة في لبنان اعتقال ٢٣ ٤ من المدنيين في ٧٥ حادثة متفرقة وقد أطلق سراح معظم هؤلاء المعتقلين بعد ذلك . ووقع عدد من الحوادث عندما قاوم السكان المحليون قوات الدفاع الاسرائيلية مقاومة عنيفة لدى دخولها القرى للتفتيش والاعتقال . وكانت قوات الدفاع الاسرائيلية ترد في بعض الأحيان باطلاق النيران ، مما أسفر عن وقوع عدة اصابات . وفي ١٢ ايار/مايو ١٩٨٤ حدثت مواجهة خطيرة في قرية " معركة " ، أطلقت فيها قوات الدفاع الاسرائيلية النيران واستخدمت الغاز المسيل للدموع . وقد أطلقت النيران على فتاة حيث أصيبت وتم نقلها الى مستشفى قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لعلاجها . وفي ١١ حزيران/يونيه ، دخل أفراد اسراييليون يرتدون الملابس المدنية ويقودون سيارات مدنية برج رجال وفتحوا النيران عندما قام القرويون بمظاهرة احتجاجا على وجودهم . وقتل رجل واحد وأصيب آخر بجراح . وفي ٢٧ حزيران/يونيه ، دخلت قوات الدفاع الاسرائيلية قرية " المعركة " وهي تطلق النيران وبدأت في هدم المنازل . وخلال هذه الحادثة ، أصيب أربعة من السكان المحليين ؛ وألقي القبض على ١١٩ رجلا . ووقعت حوادث مماثلة في قرى أخرى .

١٥ - كما سجلت القوة حوالي ٦٥ حادثة استعملت فيها قنابل زرعت على جوانب الطرق . ووجدت تلك القنابل عموما على طول الطرق التي تقوم قوات الدفاع الاسرائيلية بدوريات عليها . وقد انفجر بعض هذه القنابل ، مسببا خسائر في الأرواح وأضراراً . وكانت القوة تجد بعض هذه القنابل أو تبلغ بوجودها فتدمرها حرصا على السلامة العامة .

١٦ - وخلال الفترة التي يتناولها التقرير ، حاولت قوات الدفاع الاسرائيلية تجنيد أفراد من بين السكان المحليين لانشاء ما يطلق عليه اسم " جيش جنوب لبنان " . وواصلت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان جهودها لاحتواء أنشطة هؤلاء وغيرهم من اللبنانيين غير النظاميين الذين تسلحهم ، وتتحكم فيهم ، قوات الدفاع الاسرائيلية . ووقع عدد من الحوادث اشتركت فيها القوة هؤلاء المسلحين غير النظاميين ، وكان معظمها يتصل باطلاق النيران على مواقع القوة أو بالقرب منها .

١٧ - وواصلت القوة تعاونها مع السلطات اللبنانية ، ومع وكالة الامم المتحدة للاثبات وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، في تقديم المساعدة الى السكان المحليين . وطرأت زيادة كبيرة على عدد المرضى المدنيين اللبنانيين الذين تعالجهم المراكز الطبية التابعة للقوة . وقام الموظفون الطبيون في القوة الموجودون في مستشفى الناقورة باجراء ٣١٥ عملية جراحية وعلاج ٤٨٧ من المرضى الداخليين . كما قدم الموظفون الطبيون في القوة المساعدة ، بالتعاون مع اليونيسيف والاونروا ، الى الحكومة اللبنانية في تنفيذ برامج للتطعيم وتحليل المياه . وبالإضافة الى ذلك ، ساعدت القوة

في مشاريع الأشغال العامة بتطهير الأراضي من الألغام وتوفير المعدات وتقديم المساعدة الهندسية .

١٨ - وخلال الفترة المستعرضة ، أبقى قائد القوة وموظفوه المدنيون والعسكريون على الاتصال بحكومة لبنان والسلطات الإقليمية اللبنانية . كما أبقوا على الاتصال بالسلطات الإسرائيلية بشأن الأمور المتعلقة بعمل القوة .

١٩ - وفي حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، سافر الأمين العام إلى الشرق الأوسط وأجسرى مناقشات مع كبار المسؤولين في حكومة لبنان والحكومات الأخرى في المنطقة ، كما قام بزيارة إلى مقر قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعض وحدات القوة . كذلك قام السيد بريان أوركارت وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة بزيارة مقر القوة وأجرى مناقشات مع المسؤولين الحكوميين في المنطقة في آذار/مارس وفي أيلول/سبتمبر .

الجوانب المالية

٢٠ - اذنت الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٨/٣٨ ألف المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، بين أمور أخرى ، للأمين العام بالدخول في التزامات تتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمعدل لا يتجاوز مبلغا اجماليا قدره ١١ ٧٤١ ٠٠٠ دولار (صافيه ١١ ٥٨١ ٠٠٠ دولار) شهريا للفترة من ١٩ نيسان / ابريل الى غاية ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، اذا قرر مجلس الأمن استمرار عمل القوة بعد فترة الستة أشهر المأذون بها بموجب قراره ٥٣٨ (١٩٨٣) ، بشرط الحصول على الموافقة المسبقة من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بالمستوى الفعلي للالتزامات التي يزمع الدخول فيها لكل فترة ولاية يحتمل ان يوافق عليها بعد ١٩ نيسان / ابريل ١٩٨٤ . وعلى هذا الأساس تم الحصول على الموافقة المسبقة من قبل اللجنة الاستشارية للدخول في التزامات تتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمبلغ اجمالي قدره ٧٠ ٤٤٦ ٠٠٠ دولار (صافيه ٦٩ ٤٨٦ ٠٠٠ دولار) لفترة ولاية الستة أشهر الى غاية ١٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ . واذا قام مجلس الأمن بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة بعد ١٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ، ستكون التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة للاحتفاظ بالقوة الى غاية ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، في حدود الالتزامات التي اذنت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٨/٣٨ ألف ، وذلك بافتراض استمرار عدد القوة الحالي ومسؤولياتها الحالية . وسيطلب الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الحالية ، رصد اعتمادات مالية مناسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فيما يتعلق بالفترات بعد ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، اذا تجاوزت فترة التمديد التي يحددها مجلس الأمن ذلك التاريخ .

ملاحظات

٢١ - ظلت الحالة في منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بجنوب لبنان هادئة نسبيا في الشهور الستة الماضية . وقد اوضحت حكومة لبنان وسكان جنوب لبنان ان وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هام بالنسبة اليهم وكان مفيدا بالنسبة لسكان المنطقة التي تعمل فيها القوة . وفي رسالة موجبة التي مؤرخة في ٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ (S/16772) كرر الممثل الدائم للبنان تأكيد الطلب الذي قدمه لي شفويا رئيس وزراء لبنان بأن تمدد ولاية القوات لفترة ستة أشهر أخرى . واني أوصي مجلس الأمن بأن يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى ، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية .

٢٢ - وقد قدمت في تقريرى الأخير الى المجلس بشأن هذا الموضوع (S/16472) الفقرات من ٢١ الى ٢٤) ، تعليقات على الحالة في جنوب لبنان واعربت عن رأيي بأن توسيع نطاق دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تلك المنطقة قد يكون مفيدا في المستقبل آخذا في الاعتبار اهتمامات مختلف الأطراف المعنية وأهداف مجلس الأمن . وقد ذكرت ان هذا النهج " يستلزم اتفاقا عاما على بلوغ الأهداف المتمثلة في الانسحاب الاسرائيلي والسلم والأمن في المنطقة واعادة السلطة والسيادة اللبنايتين حتى الحدود المعترف بها دوليا " . واقترحت ان ينظر مجلس الأمن ، في الوقت المناسب ، في نهج للعمل يكون من شأنه زيادة فعالية ولاية قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان ، في اطار انسحاب القوات الاسرائيلية من تلك المنطقة . واقترحت كذلك مراعاة ثلاثة عناصر في أية ولاية في المستقبل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهي :

(أ) الوجود المؤقت لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، مع عناصر من الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي في المناطق التي تخليها القوات الاسرائيلية ؛

(ب) الوجود الفوري لعناصر من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في منطقة صيدا بعد الانسحاب الاسرائيلي من تلك المنطقة ، بغية تأمين سلامة وأمن السكان بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات تلك المنطقة ؛

(ج) وضع الترتيبات اللازمة لضمان جعل جنوب لبنان منطقة سلم تحت سيادة وسلطة الحكومة اللبنانية .

٢٣ - وقد حدثت في الأسابيع الأخيرة عدة تطورات قد جلبت ، على ما يبدو ، احتمالات أكثر ايجابية لتحقيق نهج العمل الموجز أعلاه . ولأخذ فكرة مباشرة من الأحوال في المنطقة قبل كتابة هذا التقرير وكمتابعة للزيارة التي قمت بها الى المنطقة في حزيران / يونيو ١٩٨٤ ، طلبت الى السيد بريان اوركارت ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ، أن يقوم بزيارة الى لبنان والجمهورية العربية السورية واسرائيل بغية مناقشة الحالة الراهنة مع السلطات في تلك البلدان . والانطباع الذي خرجت به من تلك المحادثات ومن الاتصالات التي اجريتها مع قادة تلك البلدان هو ان هناك اتفاقا عاما على الهدف المتمثل في انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان وعلى ضرورة ايجاد ترتيبات في جنوب لبنان من شأنها ان تضمن السلم والأمن في المنطقة وتعيد السلطة والسيادة اللبنايتين في أعقاب الانسحاب الاسرائيلي . ومن الواضح ان هناك عددا من المسائل المتعلقة فيما يتصل بوسائل تحقيق هذه الأهداف ، وقد نوقشت عدة بدائل في هذا الصدد . واني لاحظ ايضا ان من المتفق عليه على العموم ان تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتوسيع نطاق منطقة عملها يشكلان عنصرين أساسيين في ترتيبات من ذلك القبيل في المستقبل .

٢٤ - وإذا كانت هذه الاستنتاجات صحيحة ، فاني آمل كثيرا ان يتسنى في المستقبل القريب تحقيق تقدم نحو الاتفاق على الترتيبات العملية اللازمة الواجب اتخاذها . وآمل في ان الخلاف بشأن هذا الجانب أو ذاك من عملية التفاوض وبشأن الترتيبات ذاتها ستتم تسويته وذلك في ضوء الاتفاق العام على الهدف الشامل . وبطبيعة الحال فان آلية الأمم المتحدة ، وخاصة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ستكون متوفرة للأطراف لتسهيل التوصل الى اتفاقات وتوفير الرعاية للمناقشات الواجب اجراؤها اذا رغبت تلك الأطراف في ذلك .

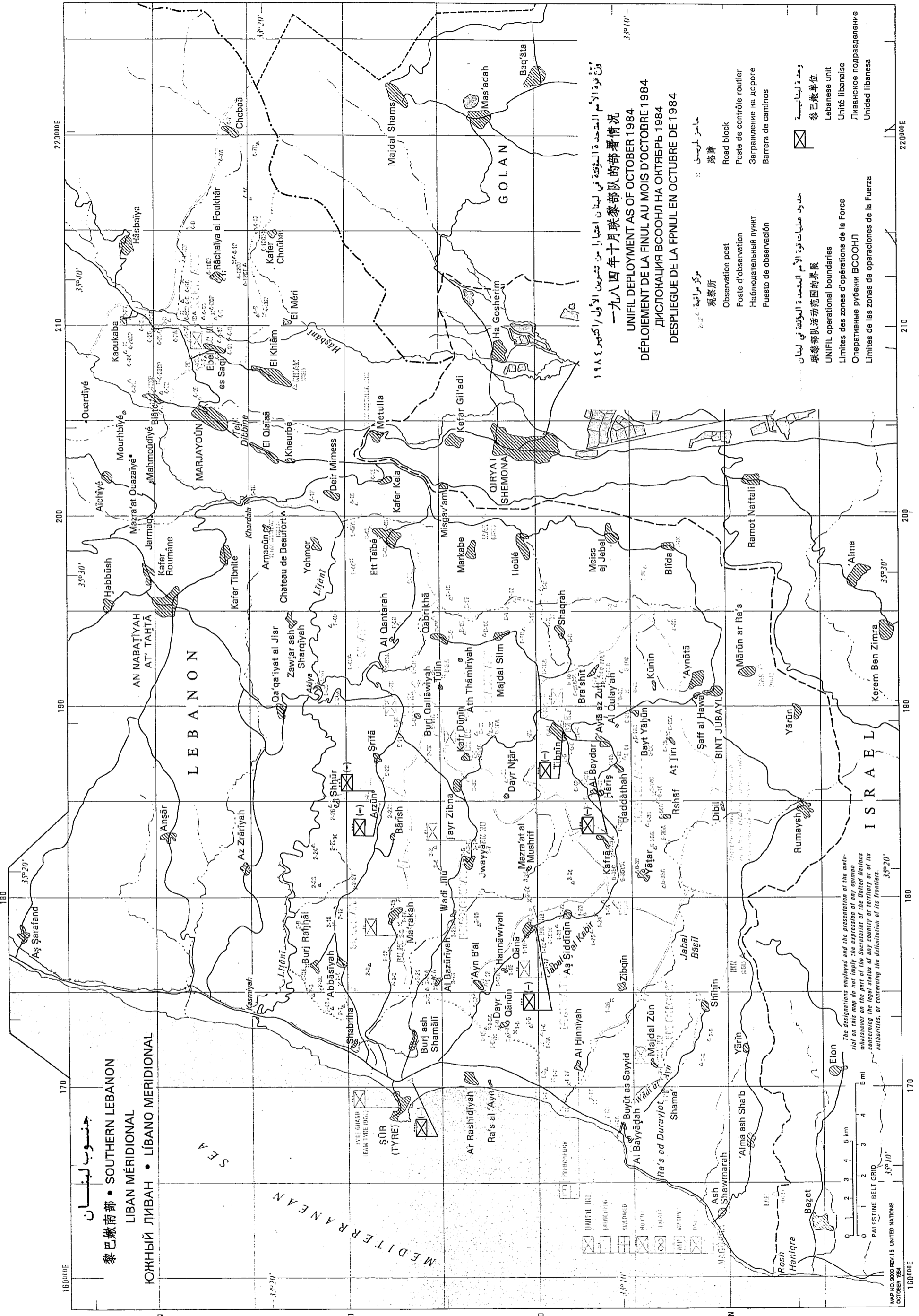
٢٥ - وفيما يتعلق بالدور المقبل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، فانه ليس في الامكان حاليا تقديم تقدير منفصل عن المهمة الفعلية للقوة في دورها الموسع ولا عن أساليب عملها في هذا الاطار ، كما انه ليس في الامكان ان تقدر بدقة الزيادة اللازمة في عدد أفراد تلك القوة . وقد طلبت الى الجنرال كالاها ان اعداد خطط للطوارئ بشأن هذه المسائل لأجل تهيئة افكارنا عندما يحين الوقت لتقديم اقتراحات الى مجلس الأمن . وأعتقد انه سيكون من الأهمية بمكان أنذاك ان تزود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بولاية تستطيع تنفيذها بنجاح وتلقى الدعم والتعاون اللازمين وتوفر الطمأنينة اللازمة لكل الأطراف المعنية . وعلى وجه الخصوص أود ان اكرر التأكيد هنا على قلقي على أمن ورفاه السكان المدنيين في جنوب لبنان بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين .

٢٦ - واني لأطلق أهمية خاصة على القيام على وجه السرعة بالافادة من الوضع الراهس المواتي نسبيا فيما يتعلق بانسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان . واذ ما فاتت هذه الفرصة فاني لأخشى أن تظهر على المسرح عوامل أخرى تعوق مرة أخرى احراز أي تقدم وانه قد لا تسنح فرصة ثانية مرة أخرى عما قريب ؛ مما سيؤدي بدوره الى زيادة تدهور الحالة في جنوب لبنان ، مع ما يخلفه ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة لسكان المنطقة ، وعلى الأرجح ، بالنسبة لاتفاق السلم على المدى الطويل في المنطقة .

٢٧ - وأجد لزاما علي كذلك ان اعلن ان وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ينبغي ألا يعتبر أمرا مفروضا منه الى ما لا نهاية ، ذلك ان مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات قد أبدت صبرا وتفهما عظيمين خلال السنتين الماضيتين حين اضطرت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، لظروف خارجة عن ارادتها ، الى القيام بدور لم يكن متوقعا لها منذ انشائها . وليس لدى شك في ان في وسع هذه القوة الاضطلاع بدور غاية في الأهمية في المستقبل شريطة حصول تطورات ايجابية في فترة زمنية قصيرة نسبيا . واذ لم يحدث ذلك فاني لا اعتقد انه ليس من الانصاف الاعتماد على مشاركة لا نهاية لها من جانب البلدان المساهمة بقوات ولا سيما في ضوء المسؤولية المالية التي تنطوى عليها المشاركة من جانب تلك البلدان .

٢٨ - ولا بد لي ، في هذا الصدد ، من ان اوجه انتباه مجلس الأمن الى الصعوبات المالية التي تواجهها هذه القوة . فهناك ، منذ أول تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ ، نقص متراكم في الحساب الخاص لهذه القوة يبلغ نحواً من ١٩٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة الامريكية . ونتيجة لهذا ، فان المنظمة متأخرة كثيراً في سداد التكاليف التي البلدان المساهمة بقوات مما يلقي على هذه البلدان صئاً جائراً متزايد الوطأة ولا سيما على البلدان الأقل ثراءً . وانني لطلق أشد القلق بشأن هذا الوضع للسبب المذكور أعلاه ولأن ذلك قد يعرض للخطر سير هذه العملية الهامة . لذا لا بد لي من ان أناشد جميع البلدان بقوة ان تدفع انصبتها المقررة دونما تأخير . وأود كذلك ان أناشد حكومات البلدان الأكثر تقدماً ان تنظر في القيام ، كتدبير عملي ، بتقديم تبرعات للحساب المعلق لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا استخدامها في سداد التكاليف الى الحكومات المساهمة في القوة بقوات ومعدات ولوازم .

٢٩ - وفي ختام هذا التقرير ، أود ان اعرب عن تقديري العميق للبلدان المساهمة بقوات لدعمها للقوة بثبات وسخاء . وأود ايضاً ان اثنى على قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الفريق وليام كالاهاان وعلى مساعديه ، المدنيين والعسكريين ، وعلى ضباط وجنود القوة بالاضافة الى المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين والمكلفين بالعمل في المنطقة . فقد أدوا مهامهم بتفان وشجاعة مثاليين .



جنوب لبنان

黎巴嫩南部 • SOUTHERN LEBANON
LIBAN MÉRIDIONAL

ЮЖНЫЙ ЛИВАН • LÍBANO MERIDIONAL

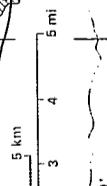
MEDITERRANEAN SEA

وَن قو ة الأم المتحد ة المؤتم ة في لبنان اعتبارا من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤
UNIFIL DEPLOYMENT AS OF OCTOBER 1984
DÉPLOIEMENT DE LA FINIL AU MOIS D'OCTOBRE 1984
ДИСПЛОКАЦИЯ ВСООИЛ НА ОКТЯБРЬ 1984
DESPLIEGUE DE LA FPNUL EN OCTUBRE DE 1984

- مركز مراقبة: 观察所
- وحاصر عرسي: 路障
- Observation post
- Road block
- Poste d'observation
- Poste de contrôle routier
- Наблюдательный пункт
- Заграждение на дороге
- Puesto de observación
- Barrera de caminos

- حدود عمليات قوة الأمم المتحدة المؤتم ة في لبنان
- 联合国部队活动范围的界限
- UNIFIL operational boundaries
- Lebanese unit
- Unité libanaise
- Ливанское подразделение
- Unitad libanesa

The designations employed and the presentation of the material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, or territory or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers.



PALESTINE BELT GRID
MAP NO 3000 REV.15 UNITED NATIONS
OCTOBER 1984